هل نسرق آثارنا؟!

جميل مفرح

> أين الإنسانية والوطنية التي كثيرا ما نزايد بها ولا نعرف عنها أسهل أساسياتها؟ والعبارة التي من الممكن أن تكون إجمالاً للأسئلة والتساؤلات هي أنه على كل مسؤول أن يقوم بالدور المناط به وألا يلتقي بالوقوف في صف الجمهور المتفرج إذا كنا حقاً نحب هذا الوطن بما يمثله ويحتوي عليه

<،، قرأت قبل سنوات حكاية عن تاجر كان له ثلاثة أبناء يساعدونه في إدارة المتجر والبيع والشراء، وكان الوالد نهاية الأسبوع يكتشف أن غلة المتجر ليست كما يجب أن تكون، أي أنه أصابها السطو والسرقة، وحقيقة الأمر أن أحد الأبناء كان يسرق جزءاً من الغلة، والمشكلة أنه لا يستفيد مما يسرق وإنما فقط يكتفي بالسرقة ويقوم بتوزيع ما يسرق من مال على أصدقائه، ولا يحصل هو منه على شيء، وأخذت به العادة والتعود على هذا الأمر دون أن يكتشف أمره.

> الوالد كان يعلم أن الغلة تسرق من قبل أحد أبنائه ولكن أيهم السارق؟! ذلك ما لا يعلمه، فيكتفي بمنع العطايا التي يحصلون عليها نهاية الأسبوع، وبدأ التعود على ذلك وكأنه إذا لم تسرق الغلة استغرب ذلك.. واكتفى بذلك العقاب الجماعي دون أن يشدد على معرفة أي أبنائه هو السارق، والولد السارق تعود على ذلك الفعل وكأنه يفعله نكاية أو انتقاماً من مال أبيه أو بالأصح ماله ومال إخوته، ومضى الأمر كما هو حتى توفي الوالد وتلى ذلك حتى غدا أمراً متعوداً لدى الأبناء الورثة دون أي اهتمام حقيقي بمعرفة وكشف الفاعل!!

هذه الحكاية استحضرت وعادت إلى ذهني مؤخراً مع انتشار خبر سرقة المتحف أو الآثار التي لا تقدر بثمن وما يتردد حول إجراءات التحقيق والتدقيق في قضية من الأهمية بمكان إذ تتبادر إلى ذهني وذهن الكثيرين عديد الأسئلة حول من هو الفاعل؟ من قام بسرقة هذه الكنوز الثمينة؟ ولماذا قام بسرقتها؟ وكيف ومتى؟ وأين غدا مصيرها؟ أسئلة تدور في كل الأذهان ابتداءً من جهات الأمن والاختصاص ومروراً بالمسؤولين الذين يتحملون أعباء ومسؤولية هذا الحدث ووصولاً إلى العامة الذين لا تنتهي أسئلتهم وتساؤلاتهم حول الإجراءات الأمنية والإهمال الذي تتعرض له هذه الثروات!!

والسؤال الأهم هو ما الذي سيجنيه الجاني من فعل هكذا؟ هل فعلاً بإمكانه التصرف في هذه المقتنيات الثمينة التي طار بها الفقدان؟ ومن هو أو هي الجهة التي من الممكن أن تدفع مقابلها؟ وهل حقاً من الممكن أن تتسرب إلى خارج الوطن؟ هذه أسئلة لا تحتاج إلى من يجيب عليها بقدر ما تختصر في تساؤل مهم وهو: أين الدولة؟ أين أجهزة الأمن؟ أين الرقابة؟ أين البشر؟ أين الإنسانية والوطنية التي كثيرا ما نزايد بها ولا نعرف عنها أسهل أساسياتها؟ والعبارة التي من الممكن أن تكون إجمالاً للأسئلة والتساؤلات هي أنه على كل مسؤول أن يقوم بالدور المناط به وألا يلتقي بالوقوف في صف الجمهور المتفرج إذا كنا حقاً نحب هذا الوطن بما يمثله ويحتوي عليه والذي تبادر إلى مسامعنا أن ثمة تهاوناً وتساهلاً في القضية وعمليات التحقيق على الرغم من أن الأخ الوزير قد هدد بالاستقالة إذا لم تتم استعادة المسروقات الثمينة.. ونود التأكيد على أن التهاون في هذه القضية سيجعلها أمراً مسلماً به ومتعوداً عليه وهذا ينذر بكوارث، بل بكوارث في حياتنا في وطن لم يعد يستطيع تحمل المزيد من الإهمال واللامبالاة اللذين يدمران بناه وكيانه ويسرقانه من بين أيدينا دون أن نحرك ساكناً أو نسكن متحركاً.

> أخيراً هي دعوة للأخ وزير الثقافة والجهات الأمنية المختصة إلى أن يولوا هذه القضية كل الاهتمام وأن تؤدي كل الجهات المتعلقة بالقضية دورها الفعال بعد التنسيق والترتيب فذلك كل ما يلزم لتعود هذه المسروقات الغالية، لأنه لو حصل ذلك التعاون والتنسيق سيجد السارق نفسه مكبلا بفعلته متورطاً بما نهب وسرق من حق ليس لفرد ما أو لجهة ما بقدر ما هو حق لكل اليمن وكل اليمنيين، بما فيهم هو وسيجد نفسه وقد أعاد المسروقات أو أعطاها منحة لسواه، كما فعل أو كان يفعل الابن السارق، إنه ليس بحاجة لمثل هذه المقتنيات بقدر ما الحاجة الماسة تطرق أبواب الجهات المعنية التي من المفترض أن تسعى سعياً حثيثاً لاسترجاع المفقودات وألا تبدي أي تهاون أو تقصير، قد يميت ويلاشي القضية بالتقادم والتناسي..

والله من وراء المقصد.

المياه مرتكز رئيسي للأمن الغذائي

محمد العريقي

> الحاجة لتحقيق أمن غذائي، والرغبة في تصدير المنتجات الزراعية للخارج تقتضي بالضرورة اتباع أساليب فعّالة تزيد من كفاءة الري وكذلك الاتجاه نحو رفع الإنتاجية الزراعية ببذور محسنة تعطي محصولاً أكبر بمياه أقل. فبواسطة الري المقنن والمرشد تمكنت العديد من دول العالم من تحويل مساحات واسعة من مناطق قاحلة إلى أراض زراعية خصبة منتجة.

مع ترحيل مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين من الأراضي السعودية، لاشك أنه سيكون لذلك تبعات اقتصادية وضغط على الموارد الطبيعية في اليمن, وسوف تزداد الحاجة لمزيد من الغذاء, ويتطلب ذلك زيادة استيراد المواد الغذائية وخاصة الحبوب (فاليمن يستورد 80% من الغذاء من الخارج) وهذا ما يعني ضرورة التأكيد على أهمية الأمن الغذائي، ولكن كيف نحقق ذلك وهناك انعدام للإدارة الحكيمة لما هو متاح من المياه، وهي –أي المياه– المرتكز الأساسي لأي استراتيجية في مجال الأمن الغذائي.

وفي المقالات السابقة ركزت على أهمية المحافظة على المياه وتنمية مصادرها المختلفة كحاجة أساسية للشرب، مسرداً الكثير من التفاصيل حول وضع اليمن المائي الحرج، باعتبارها تقع في منطقة شبه جافة تتذبذب فيها هطول الأمطار، وليس لها موارد غير تلك التي تأتي عبر مواسم محددة، ولديها أحواض جوفية تجمعت عبر آلاف السنين، في طريقها إلى النضوب.

وهناك إجماع عام على أن هذا المخزون كان ينبغي أن يحافظ عليه بصورة رئيسية لضمان احتياجات السكان للشرب أولاً, والذين يتزايدون بنسبة نمو مرتفعة وفق المعايير العالمية (3,1% سنوياً –5 ملايين نسمة قبل خمسين عاماً تقريباً، الآن 24مليون نسمة تقريباً , ويرتفع العدد مليون نسمة كل سنتين) باعتبار أن حاجة الإنسان للمياه كشرب لا يمكنه الصبر على ذلك أكثر من أربعة وعشرين ساعة, أما الغذاء فيمكن الصمود لأكثر من ثلاثة أيام, كما يمكن الحصول على الغذاء من أماكن بعيدة (استيراد, أو مساعدة) أما مياه الشرب فيصعب الحصول عليها بنفس الطريقة, إذاً من هنا تعطى الأولوية للحياة , وليس هذا تقليلاً من أهمية الغذاء ولكن تبين أن هناك إسرافاً وتفريطاً في هذه الثروة الحياتية , مما انعكس ذلك على احتياجات السكان لمياه الشرب والغذاء, والدخول في تخفيف هذا الضغط, ينبغي أن يتم عبر معالجة الخلل في القطاع الزراعي أكثر القطاعات استهلاكاً (93% تستحوذ الزراعة من المياه الجوفية والسطحية) وثمانين بالمائة من المياه الجوفية تذهب للزراعة, والمخيف أن 40% تذهب لري القات, ليس لهذا المحصول أي علاقة بالأمن الغذائي, بل مضر بها ومستهلك للمياه, ومستحوذ على أكبر مساحة زراعية, ومدمر للصحة والاقتصاد.

وهنا أضيف وأبرر حرصي على ضرورة التوازن والموازنة المائية حتى نزيل مخاوف شبح جفاف الأحواض المائية , التي تأمن احتياجات الكثير من السكان بمياه الشرب وخاصة المدن الحضرية والتجمعات السكانية الكبيرة في الأرياف , وكذلك ضمان أمننا الغذائي والتنموي , وهذا لا يعني التقليل من المساحة المزروعة , وإنما كيف نرشد المياه في هذا القطاع ونستخدمه بكفاءة عالية عبر أساليب حديثة ومستفيدين من تجارب الآباء والأجداد في حصاد المياه , ومعالجة المياه , والتركيز على زراعة المحاصيل الزراعية ذات البعد المهم في استراتيجية الأمن الغذائي , حيث لاحظنا إدراك مثل ذلك في منتصف السبعينيات من قبل الدولة أثناء حكم الشهيد إبراهيم الحمدي - رحمة الله عليه - الذي كان يردد مقولة (ويل لشعب يأكل مما لا يزرع , ويلبس مما لا يصنع).

إن ترشيد المياه يعد الخطوة الأولى لمواجهة تحدي شحة المياه التي تعاني منها اليمن، وعلى وجه الخصوص الاستخدام الزراعي، لأن كميات المياه الهائلة التي تذهب لهذا القطاع تجعل مسألة الترشيد أكثر إلحاحاً, (سكان الريف يمثلون 70% من إجمالي سكان الجمهورية) يعتمدون في تأمين متطلبات حياة أسرهم على النشاط الزراعي. ولهذا يتصاعد القلق من استنزاف المياه الجوفية غير المتجددة التي يذهب الجزء الكبير منها للزراعة. وإذا ما استمر استنزافها بالمعدلات المرتفعة فإن مخزون المياه سوف ينفذ في كثير من الأحواض وبذلك يصبح القطاع الزراعي ومن يعمل فيه ويعتمد عليه في دائرة الخطر.

إن إلقاء نظرة فاحصة على دور الماء واستخداماته في الزراعة في الوقت الحاضر يدعونا إلى استحداث سياسيات زراعية أكثر جدية وثبوتاً، ومعالجة لذلك لابد من أن يستمر توسعنا في المجال الزراعي عن طريق الأمطار أو بالري الذي يلعب فيه التقنين والترشيد دوراً حاسماً, عندها يمكن أن يعود الكثير ممن فقدوا أعمالهم في بلدان المهجر إلى الزراعة.

ولذلك فإن الحاجة لتحقيق أمن غذائي، والرغبة في تصدير المنتجات الزراعية للخارج تقتضي بالضرورة إتباع أساليب فعّالة تزيد من كفاءة الري وكذلك الاتجاه نحو رفع الإنتاجية الزراعية ببذور محسنة تعطي محصولاً أكبر بمياه أقل. فبواسطة الري المقنن والمرشد تمكنت العديد من دول العالم من تحويل مساحات واسعة من مناطق قاحلة إلى أراض زراعية خصبة منتجة.

ومع حتمية تزايد السكان فإننا سنكون في أمس الحاجة إلى خطط استراتيجية تحول دون حدوث عجز في الموارد الغذائية وسيكون مطلوباً أيضاً زيادة مساحة الأراضي المروية في المستقبل لمواجهة الحاجة للغذاء.

إن أعظم كسب للمستقبل المنظور سيأتي من الري المرشد للمحاصيل الزراعية وسيكون له الأثر الظاهر لتوفير إمدادات مائية جديدة يمكن أن تساعد في زيادة رقعة الأراضي المروية بدون استنزاف للمياه.

وترى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن الاستغلال الأمثل للمياه لزيادة الإنتاجية يتحقق عبر تعزيز فرص الحصول المتكافئ على المياه، فالإنسان يحتاج إلى كميات معينة من المياه تقدر بحوالي أربعة لترات للشرب في اليوم، لكن إنتاج الغذاء لنفس الشخص في اليوم يستلزم ما يصل إلى 5000 لتر، لذا يستحوذ إنتاج الغذاء على الحصة الأكبر من المياه العذبة.

وفي تقرير أعدته هذه المنظمة بعنوان (الزراعة العالمية في الأعوام 2015-2030م) يحث على زيادة إنتاج الغذاء في العالم بنسبة 60% لسد الفجوة الغذائية ومواجهة النمو السكاني في الثلاثين سنة القادمة، ويتوقع أن تزداد كميات المياه التي تستخدم في الأغراض الزراعية بنسبة 14%. ولهذا فإن النمو السكاني وارتفاع مستويات حصة الفرد من استهلاك المياه يفرض ضغوطاً على توفير موارد للمياه وجودتها.

إن الإجراءات الأكثر عملية واقتصادية لرفع مستوى كفاءة استهلاك المياه في الري قد تتحقق بتفاوت من بلد إلى آخر حيث تمكنت الوسائل التقنية المتوافرة اليوم في ترشيد مياه الري من خفض الاستهلاك, وإن الاستثمار في هذه التقنية يعد أيضاً استثمارا يسهم في زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية والمحافظة على خصوبة التربة.

كما أن تقنين مياه الري سوف يسهم في التوسع الزراعي وسينعكس لاحقا على تعزيز الأمن الغذائي.

وجهة مطر

أحمد غراب

شفت كيف ؟ أفتهم لك ؟!

أنا مواطن يمني
اكبر مشكلة اواجهها حاليا أني مش قادر اتفاءل ..
كلما جيت اتفاءل تحصل مشكلة اكبر من تلك التي كانت قبل أن اتفاءل ..
أخر مرة تفاءلت فيها اهتزم فريقنا الوطني أربعة صفر.
تفاءلت برمان صعدة فقرحت حرب دماج ومازالت مستمرة .
تفاءلت بالثورة فطلعت ثور قال احلبه .
تفاءلت بالتغيير ومازلت اتفاءل مع أن الحال من سيئ إلى اسوأ.
ومع ذلك انا اتفاءل مع أن شيئا لم يتغير سوى أن الذي كان يشتري القات من سوق عنس صار يشتريه من سوق شميلة والذي كان يشتريه من سوق عنقاد صار يشتريه من سوق الرماح والعكس صحيح ، قد تحول من سوق الى آخر لكن القات يظل هو القات والمقاوتة هم المقاوتة والإدمان هو الإدمان .
إلا صحيح ، كيف ممكن اتفاءل والكهرباء طافية ؟
على حد علمي أن التفاؤل كائن يعيش على الضوء ويختنق في الظلام .
عندما تشرق الشمس على صنعاء اخرج من منزلي وأنا احلف يمين بيني وبين نفسي أني سأتفاءل اطلع فوق الباص أجد مسلحين أروح السوق أجد مسلحين تدخل بقالة تجد مسلحين تروح تصلي في مسجد تجد مسلحين فأقول للتفاؤل عظم الله اجرك واقول للتغيير شكر الله سعيك واقول للمدنية البقاء لله .
وجهت بصري ناحية موفنبيك وقررت أن اتفاءل بالحوار فتوقف الحوار واشتعلت المزايدات ودارات الحروب الخفية وقرحت حرب في صعدة كل هذا لأنني لا اقول تفاءلت بل فكرت أن اتفاءل وعليكم الحوار ورحمة الله وبركاته وريحهم يا تفاؤل والسلام تحية ابلغت وسكهتنا الأذية.
اشتي اتفاءل لكن وجوه المسؤولين في هذا البلد لا تبعث على التفاؤل.
والجماعات المسلحة تقطع التفاؤل من جذوره .
والمزايدات السياسية تجعل التفاؤل اشبه بالحماقة التي لا تغتفر.
لسان حال الشعب اليمني يقول أريد أن اتفاءل ولكن كيف ؟!
وعلى سيرة التفاؤل سبحان الله العظيم تشوف ابن مسؤول جسمه مثل العصا ويزداد نحف وابوه قد اكل الاخضر واليابس من المال العام وتشوف ابن مواطن فقير لو مشى من جنب مطعم عصيد يزيد وزنه ثلاثة كيلو (فعلا حق الجن لام الصبيان).
وهذا ما يجعلنا نتفاءل أن الله كريم والله ارحم والله اكرم والله اكبر من كل من يتسبب بالمعاناة لهذا الشعب لهذا دعونا نتفاءل بعودة إيماننا اليماني وحكمتنا اليمانية
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي
اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين

Ghurab77@gmail.com

الهوية الاقتصادية في ظل دستور اليمن الجديد

د/أمين محيي الدين

> يتطلب أن تكون للمجتمع سياسات وأدوات يسترشد بها من خلال الدستور ثم تأتي البرامج التفصيلية للأحزاب والقوانين لتشرحها واختيار أدوات تنفيذها ..... أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب أن يضع الملامح العامة للموازنة العامة في جانبيها الانفاقي والإيرادي بحيث تتسم الموازنة بالكفاءة الواقعية ويكون هدفها حفز النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخول من خلال الضرائب وتوفير الخدمات العامة وتوفير بالكفاءة والكفاية المطلوبة وغير مرهقة للقطاع الخاص فلا يعطي مجالاً للحكومة للمبالغة في النفقات خارج حدود الموارد المتاحة فيزاد العجز وترتفع المديونية إلى مستويات غير آمنة

كنا قد تحدثنا في مقال سابق عن نوعين من الدساتير وهي الدساتير التقريرية والدساتير الاستشرافية وتوقعنا أن تكون دساتير اليمن الجديد من النوع الثاني . أن صياغة الدستور يحتوي العديد من الهويات للدولة والمجتمع منها الهوية السياسية والهوية الاقتصادية وهوية سلطات الدولة وهوية المؤسسات المستقلة . وسوف نحاول في هذا المقال الحديث عن الهوية الاقتصادية وبما يتفق مع دساتير الموجة الرابعة . .. أن الهوية الاقتصادية تعني الأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والأهداف إلى تحقيقها وموجهات سياسية عامة تسمح للأحزاب باختيار برامجها تحت غطاء الدستور . .. فعلى جانب الأسس الفكرية للنظام الاقتصادي نتوقع أن يرسخ الدستور حفظ الحقوق والممتلكات الخاصة للأفراد من السطو والمصادرة ، وحماية الحريات الفردية للأفراد واحترام خياراتهم وتشجيع المبادرات الفردية ، والإقرار بضرورة تدخل الدولة لمعالجة مايطلق عليه في الحالات التي يفشل في توفيرها نظام السوق مثل الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية والبحث العلمي ، وإرساء أسس تطبيق القانون التي يتمناها الغني والفقير والقوي والضعيف حتى نضمن خلق بيئة تشريعية ومؤسسية غير مشوهة ومشجعة للتقدم والنمو ، ونظام مصرفي فعال يحفظ حقوق الأفراد ويساهم في تمويل المشروعات الخاصة والعامة . وتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وتنمية للصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات المهنية والحرفية وتشجيع المنافسة ومحاربة الاحتكار ....أن هذه الأسس الدستورية يفترض أن تعمل على تحقيق العديد من الأهداف منها تحقيق التنمية المستدامة من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومعالجة مستويات البطالة المرتفعة ، والتخفيف من مستويات الفقر ، وتقليل التباينات الجغرافية في مستويات التنمية ، وتحسين مستويات الدخول للأفراد والارتقاء بمستويات المعيشة وتقليل التباينات في مستوى الدخول ، وتحسين كفاءة وكفاية الخدمات العامة المقدمة للمواطنين مثل التعليم والصحة والكهرباء والأمن.. إلخ. وحماية الضعفاء من خلال توسيع وتعميم شبكة الضمان الاجتماعي وحماية البيئة .بالطبع هناك أهداف أخرى تفصيلية لكن تظل هذه هي الأهداف المرتجاة لأي مجتمع لأن تحقيقها سيحقق الأهداف الفرعية الأخرى . أن تحقيق هذه الأهداف السابقة يتطلب أن تكون للمجتمع سياسات وأدوات يسترشد بها من خلال الدستور ثم تأتي البرامج التفصيلية للأحزاب والقوانين لتشرحها واختيار أدوات تنفيذها ..... أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب أن يضع الدستور الملامح العامة للموازنة العامة في جانبيها الانفاقي والإيرادي بحيث تتسم الموازنة بالكفاءة الواقعية ويكون هدفها حفز النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخول من خلال الضرائب وتوفير الخدمات العامة بالكفاءة والكفاية المطلوبة وغير مرهقة للقطاع الخاص فلا يعطي مجالاً للحكومة للمبالغة في النفقات خارج حدود الموارد المتاحة فيزاد العجز وترتفع المديونية إلى مستويات غير آمنة .... التأكيد على أهداف السياسة النقدية المتمثلة في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف وحفز النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تأكيدها للاحتفاظ باحتياطيات من العملات الصعبة عند مستويات آمنة وليس في حدودها الدنيا لمنع حدوث اضطرابات في سعر الصرف ولإعطاء مؤشر للمستثمرين بأن الاقتصاد لن يتعرض لهزات اقتصادية خلال الأجل القصير والمتوسط يجعل قدوم الاستثمار عملية مستحيلة ... وسياسات استثمارية ....ووضع ملامح سياسة تجارية قائمة على حرية التجارة إذا كان ذلك ممكناً، أما في ظل وجود عجز كبير في الميزان التجاري ومحدودية موارد الدولة من النقد الأجنبي فإنه ينبغي أن تستهدف السياسة التجارية والسياسة الجمركية تشجيع الصادرات ومنع تأكل احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي من خلال ترشيد الواردات ، وتشجيع الصناعات المحلية ، وتقليل العجز في الميزان التجاري لميزان المدفوعات.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388